

## موجة العنف بالبلاد التونسية إثر إعلان الاستقلال

### *The wave of violence in Tunisia following the declaration of independence*

د/ محمد السعداوي

*Dr/ Mohamed Saadaoui*

باحث في التاريخ المعاصر - جامعة صفاقس - تونس

*saadaoui\_med@hotmail.fr*

المؤلف المرسل : د/ محمد السعداوي

تاريخ النشر : 2021/09/20

تاريخ القبول : 2021/08/25

تاريخ الإرسال : 2021/07/30

#### الملخص

لم يكن استقلال البلاد التونسية يوم 20 مارس 1956 محلّ ترحيب واستبشار من قبل كلّ التونسيّين. لقد تحوّلت تونس، على إثر ذلك الحدث، إلى ساحة عنف تعدّدت أشكاله: "عنف ثوري" تمثّل في مقاومة مسلّحة ضدّ المستعمر الفرنسيّ ومعاونيه من التونسيّين، وهو متصل بالكفاح المسلّح الذي انطلق سنة 1952؛ يضاف إليه عنف سياسيّ في إطار الصّراع بين اليوسفيّين والبورقيبيّين، تعود جذوره إلى أواخر سنة 1955. وكانت الظروف، إبّان إعلان الاستقلال، ملائمة لتنامي العنف الاجتماعيّ الذي يمارسه عادة المجرمون، والذي تداخل مع الشّكلين الآخرين. ومثّلت موجة العنف، آنذاك، خطرا حقيقيا على نشأة الدولة التونسية المستقلّة، وأثّرت بشكل كبير على السّلم المجتمعية. واستوجب الأمر اتخاذ إجراءات حامية عاجلة تجسّدت أساسا في إحداث المحكمة العليا في 19 أبريل 1956 لردع مرتكبي العنف، الموجّه خاصّة ضدّ الدّولة. وإجمالا، تمت السيطرة على الوضع، وتحقّق نجاح ملحوظ في التصديّ لنزيف العنف، وتخفيف حدّته في نهاية شهر جوان من السّنة نفسها.

الكلمات المفتاحية: العنف - "العنف الثوري" - العنف السياسي - العنف الاجتماعي - موجة العنف - الاستقلال - الدولة.

**Abstract:**

*Tunisia's independence on the 20th of March 1956 was welcomed but not by all Tunisians. In fact, immediately after this event, the country was transformed into a field of violence taking different forms: a revolutionary violence incarnated in armed resistance against the colonial power and against those tunisians who cooperated with the enemy. There is also political violence revolving around the conflict between the youssfists and the bourguibists. The roots of this conflict dated back to the end of 1955. Shortly after the declaration of independence, the ground was suitable for the increase of the social violence exercised by criminals. Such violence overlapped with the two other types of violence. That wave of violence represented at that time a real danger threatening the emergence of the independent Tunisian Country. It also had a great influence on the social peace. As a result, some urgent protective measures were taken. Among them was the foundation of the High Court on the 19th of April 1956 whose aim was to deter violence users especially those who targeted the state. Fortunately, things were settled down and violence was successfully faced up and lessened by the end of June the same year.*

**Keywords :** Violence – « revolutionary violence»- political violence - social violence - independence –

the state

## مقدمة

العنف والإخلال بالأمن العام. وكان الوضع الراهن داعياً إلى التفكير في تنامي ظاهرة العنف خلال أحد المنعطفات السياسية الكبرى في تونس المعاصرة في إطار دراسة تاريخية سياسية واجتماعية تتناول فترة ما بعد إعلان استقلال تونس وما جدّ فيها من أحداث عنيفة. وقد اعتمدنا "صفحات الحوادث" المضمّنة في عدد من الصحف التونسية والفرنسية مصدراً أساسياً في هذا البحث.

يمثل العنف ظاهرة كونية أزلية تقوم على استخدام القوة وتتناقض مع الاستقرار. ويرافق العنف الطوارئ السياسية والتحوّلات العميقة التي تشهدها الدول في كثير من الأحيان. وكان الاضطراب الذي انتشر في تونس إثر سقوط حكم زين العابدين بن علي في 14 جانفي 2011 مفرعاً للتونسيين، فتحوّلت البلاد إلى مسرح مفتوح أمام الجريمة والإرهاب، وتواترت أعمال

لم يكن إعلان الاستقلال في 20 مارس 1956 حدثاً هادئاً في تونس، ولم يكف التونسيون يفرحون بذلك الإنجاز الذي كان حلماً على مدى خمسٍ وسبعين سنةً، حتى انغمست البلاد في "كابوس" جزاء تفجّر الأوضاع وانفلات الأمن. فقد مرّ الشعب التونسيّ بمرحلة عنيفة تعددت فيها الحوادث، وتنوّعت فيها أبعاد الممارسة، فاصطبغ ما هو "ثوريّ" بما هو سياسيّ واجتماعيّ. وخلفت موجة العنف أضراراً كبيرة، وكان الوقع على النفوس وخيماً.

فما هي الظرفية التي برزت فيها موجة العنف إثر الاستقلال؟ وما هي أصناف العنف التي استشرت بالبلاد خلال تلك الفترة؟ وكيف مثلت خطراً على تأسيس الدولة المستقلة؟

1 موجة العنف في تونس إبان اعلان الاستقلال: لمحة نظريّة وقراءة في الظرفية

العنف ظاهرة تحدّد نوعاً من علاقات التناحر القائمة في المجتمع، وكانت البلاد التونسية عرضة لموجة من العنف انطلقت منذ ديسمبر 1955 وتواصلت إلى حدود صائفة 1956. ويُعرّف العنف بمفاهيم متعددة ووفق معايير مختلفة، فهو لغوياً ضدّ الرفق<sup>1</sup>. ومن منظور سوسولوجي، هو نقيض التنشئة الاجتماعية، ويدخل اضطراباً على النسق الاجتماعيّ باعتباره استعمالاً غرائزياً للقوة<sup>2</sup>. ويتمثل كذلك في الممارسات السلوكية القاسية التي تشكّل سمات بارزة

في الطابع العامّ للثقافة في بلد ما. ومن صفات العنف أنّه سلوك متعمّد يأتي به المعتدي ضدّ ضحيته، ويكون فردياً أو جماعياً<sup>3</sup>. ويُعرّف العنف بالمعيار النفسيّ حسب التفسير الفرويدي بأنه سلوك عدوانيّ متعمّد وغير متعمّد<sup>4</sup>. ومن الناحية الفلسفية، يمثل العنف اعتداء فيه إلحاق ضرر بالآخر أو بالذات<sup>5</sup>. ومن وجهة نظر قانونية، يُصنّف جريمة يعاقب عليها القانون<sup>6</sup>.

وهناك صلة وثيقة بين العنف والإرهاب، "إذ يمكن تعريف الإرهاب بأنه استعمال متعمّد للعنف أو التهديد باستخدام العنف... من خلال أفعال خارجة عن القانون تستهدف خلق حالة من الدّعر الشّامل في المجتمع"<sup>7</sup>. وحضر مصطلح الإرهاب بكثرة تعبيرا عن حوادث العنف التي شهدتها تونس خلال الفترة المعنية. ومثل التّرابط بين العنف والإرهاب موجة عنيفة. وتقرّ الدراسات السّوسولوجية بصعوبة الفصل بين المصطلحين والجريمة المنظمة<sup>8</sup>. وكان هذا التداخل بمنزلة الرّجّة التي مرّ بها المجتمع التونسيّ إبان الاستقلال، وكادت أن تعصف بالسّلم الأهليّة، وأحدثت اضطراباً كبيراً في البلاد.

أما الظرفية، فقد اتّسمت الفترة الممتدّة بين 20 مارس و 30 جوان 1956 بتنامي العنف بالبلاد في زمن فارق من تاريخ تونس، كان فيه التونسيون يتطلّعون لبناء الدّولة الحديثة، وجني ثمار الاستقلال،

فهي فترة يمكن اعتبارها مرحلة انتقال سياسي من عهد الاستعمار إلى السيادة الوطنية. واحتدّ العنف في ظرف انشغل فيه الشعب التونسي بمحطات تأسيسية بارزة، وهي انتخابات المجلس القومي التأسيسي في 25 مارس، ثم انعقاد أول جلسة للمجلس في 9 أفريل، وأخيرا - وليس آخرا- تشكيل حكومة الوحدة القومية في 14 أفريل 1956.

وتباينت أصناف العنف بتونس آنذاك، وتوزعت على ثلاثة أنواع حسب دوافع الممارسة وأهدافها: - "العنف الثوري": وهو عنف موجه ضدّ الحضور الاستعماري، ويمثّل امتدادا للمقاومة المسلحة التي اندلعت في 18 جانفي 1952 وانتهت في نوفمبر 1954، أو عطفًا عليها. وتكون تسميته اشتقاقا من "الثورة المسلحة" كما يسميها البعض، وكذلك وردت في بعض المصادر<sup>9</sup>. وهو عنف مارسه الذين رفضوا الانصياع لمشروع الاستقلال المرحلي وامتنعوا عن تسليم أسلحتهم إبان الاتفاق حول وقف العمل المسلح بين الطرفين الفرنسي والتونسي و عن الدّخول في مرحلة مفاوضات بشأن الاستقلال، وهم الذين فضّلوا مواصلة المقاومة بالسّلاح بين ديسمبر 1955 وصيف 1956.

-العنف السياسي: هو صنف من العنف يُمارَس بدوافع سياسية، لتحقيق أهداف سياسية. ويصل العنف إلى حدوده القصوى من خلال

عمليات الإرهاب السياسي، وهو مفهوم إيديولوجي موظّف في سياقات عزل الخصوم السياسيين<sup>10</sup>. وهو عنف "جمعي ارتكاسي"<sup>11</sup> صادر عن مجموعة ضدّ المنهج الذي توخّاه الحبيب بورقيبة في مشروع الاستقلال. وركّزت المصادر على العنف الذي سلّطه اليوسفيون ضدّ البورقيبيين بعد 20 مارس 1956. وكان التركيز في هذا الإطار على عنف اليوسفيين، دون التوقّف عند عنف خصومهم، لأنّ عنفهم كان يهدّد مشروع الاستقلال، وكانوا المسؤولين عن تعطيل بناء الدولة المستقلة، ومُدانين بالإخلال بالسّلم المجتمعية وإحداث الفوضى.

-أما الصّنف الثالث المتمثل في العنف الاجتماعي، فهو "العنف المجتمعي أو العنف الصغير"<sup>12</sup>. ويكون هذا النوع ناتجا إما عن تنافس بين طرفين أو أكثر على شأن ما، وقد يتحول التنافس إلى نزاع. وفي حال انعدام التفاهم بالحلّ السّلمي، يتحوّل الأمر إلى عنف ماديّ أو معنوي<sup>13</sup>، أو/ و يُمارَس العنف الاجتماعي مجرمون صنّفهم لومبروزو Lombrozzo وفق تصنيف بيولوجي إلى عدة أصناف، أبرزها: المجرمون بالفطرة، والمجرمون بالعادة، والمجرمون بالصدفة<sup>14</sup>. وهم أشخاص تأصّلت فيهم صفة الإجرام، وأصبحوا يحترفون العنف.

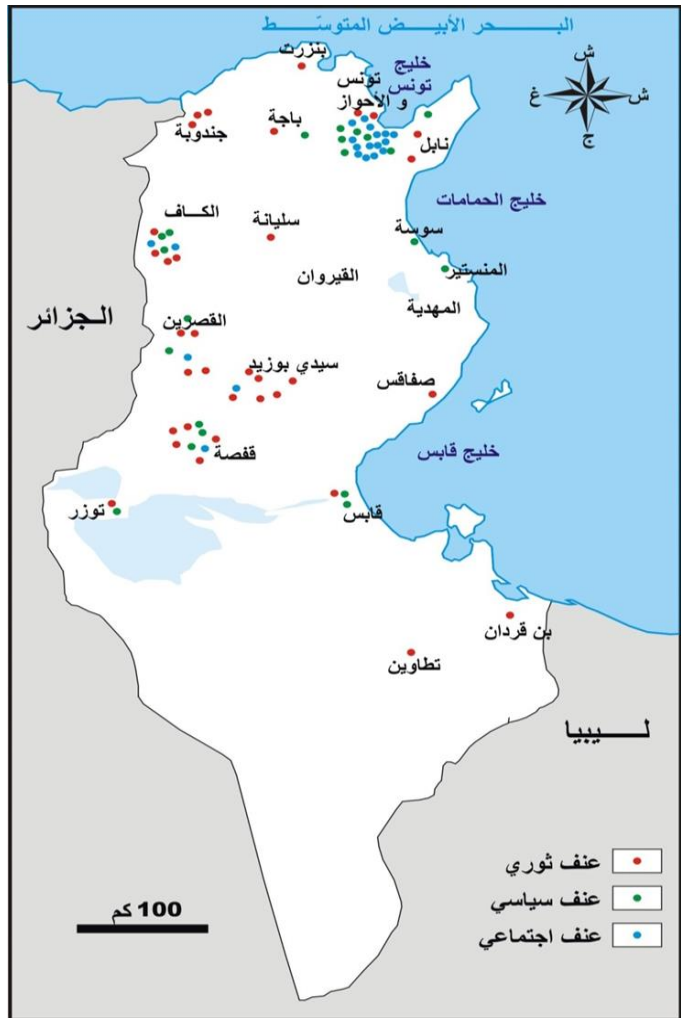
عنها، حتى تحوّل الأمر إلى موجة عارمة اجتاحت ربوع البلاد. وكان "العنف الثوري" من أكثر الأصناف تفشيًا خلال هذه الفترة، وهو العنف المسلط ضدّ المصالح الاستعمارية بتونس، والهادف إلى مواصلة العمل المسلح، من أجل تحقيق الاستقلال التام و"الفعلي". ويُطلَقُ على مرتكبيه لقبُ "الفلاّقة الجدد"، كما وسمت الصحافة الفرنسية المجموعات المسلحة بداية من جانفي 1956، المنضمّة إلى شقّ صالح بن يوسف، مثل قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي، وأبناء القبائل التي لم تشارك في الثورة الأولى 16. وحمل "العنف الثوري"، عنف المقاومة، أشكالًا متعدّدة، منها الكفاح المسلح ضدّ القوّات المسلحة الفرنسية جيشًا وجندرية، ومنها الاعتداء على المرافق الاستعمارية وممتلكات المعمّرين. وتنوعت الأشكال كالتالي:

"العنف الثوري" إثر الاستقلال: مارس - جوان 1956<sup>17</sup>

مرتكب العنف	عدد العمليات	نوع الاعتداء
عصابة ثوار	6	المهجوم على الضيعات
مجهول	6	قطع اسلاك الهاتف واعمدته
مجموعة مسلحة	14	اطلاق النار على الجنود الفرنسيين والجندرية او الاشتباك المسلح
مجهول	3	حرق الخلفاء
مجموعة ثوار	2	قطع الطريق والاعتداء على المسافرين

لقد تنوّعت مظاهر العنف الذي عاشته البلاد التونسية وكانت شاهدا على تشعب هذه الظاهرة. وتمثّل هذه البسطة النظرية مدخلا للبحث في أشكال العنف التي تفشّت بتونس إبان الاعلان عن الاستقلال وإثره - إلى صائفة 1956 .

2 العنف بتونس بين مارس وجوان 1956  
موجة متعدّدة الملامح<sup>15</sup>



تداخلت أشكال العنف وتشابكت، وتزايدت وتيرة حدوثها، وارتفعت حصيلة الأضرار الناجمة

مجهول	2	حرق مستودع
مجهول	2	نهب القمح

والانتهازيين" 21 الذين قد يُحسَبون من بين المقاومين للجيش الفرنسي المرابط بالتّراب التونسي 22.

أما العنف السياسي، فهو العنف الذي نشب بين اليوسفيين والبورقيبيين، إثر الخلاف الذي حدث بين الزعيمين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف، والمتواصل منذ نهاية سنة 1955 والمصنّف حسب المصادر، شأنه شأن المقاومة المسلّحة، "إرهاباً" 23.

ويتوجّب التّنويه بأنّ هذه الدّراسة تركّز على العنف السياسيّ الذي مارسه اليوسفيون دون البورقيبيين، بحثاً في تحرك الشقّ الذي اعتُبر "منهزماً" - إن كان جائزاً الحديث عن منتصر ومنهزم- والذي مثل خطراً على تنفيذ مشروع "المنتصرين" في بناء دولة الاستقلال.

لقد تزايدت موجة العنف السياسي إثر الاستقلال خاصة في فترة انتخابات المجلس القومي التأسيسي حيث استهدف اليوسفيون الناخبين والمرشحين، على حد السواء، في أعمال "إرهابية" من ذلك قتل الناخب والمرشح الدستوري حسين بوزيان بقفصة في 26 مارس 1956 24. واحتد ذلك العنف في شهر أفريل بواسطة القتل والتهديد بالقتل والتعدي على ممتلكات الدستوريين والتفجيرات 25. ويفسر ذلك ربما بعدم رضاء اليوسفيين بنجاح الانتخابات ورفضهم لنتائجها التي تمخض عنها تكوين الحكومة

كان إطلاق النّار أو تبادل الهجوم على ضيعات المعمّرين أو ضيعات التونسيّين المتعاونين مع الاستعمار، وكذلك تخريب أسلاك الهاتف وأعمدته أكثر الأنواع شيوعاً. والملاحظ أن أغلب العمليّات كانت تجري ليلاً .

أما مرتكبو العنف، فقد كانوا في الغالب مجموعات مسلّحة، خاصّة في ما يتعلّق باستهداف القوّات الاستعماريّة والضيّعات الفلاحيّة وقطع الطريق. ويفوق عدد المجموعة الواحدة أحياناً المائة 18، ينشطون في إطار حرب عصابات، تزداد حركيّتها في الأحرّاش والغابات والمناطق الريفيّة 19. ويتركّز مجال "العنف الثوري" بشكل كبير في المناطق الداخلية الغربية من البلاد، مثل توزر وقفصة وسيدي بوزيد والقصرين والكاف وجندوبة 20.

وجدير بالذكر أنّ العمليّات من هذا النوع كانت من قبيل تلك التي كانت تُنفَّذ أثناء المقاومة المسلّحة. ولكن، ما يلفت الانتباه في ما جدّ منها إثر الاستقلال، أنّ حالات الحوادث كثيراً ما تداخلت مع العنف السياسيّ أو الاجتماعيّ. وقد حدّرت القيادة العليا لجيش التحرير الوطنيّ التونسيّ من "المشوّشين

في منتصف الشهر. وقد يكون هنالك سعي الى إرباك المسار التأسيسي للدولة المستقلة .

ولا مناص من القول، إنه إذا كان عنف اليوسفيين يعدّ "ارهابا" فإن أعمال خصومهم لم تكن أقل فداحة عندما استنجدوا في لجان الرعاية حتى بالمجرمين لتنفيذ "المهمات الوسخة" كالتعذيب والقتل 26 .

وكان العنف السياسي منتشرا في المجال على نطاق أوسع من "العنف الثوري" ولكنه يبدو أكثر كثافة في الجنوب والوسط الغربيين وفي العاصمة وأحواضها 27. ويغلب على هذا الصنف من العنف الطابع الجماعي ويرجح أن تكون المجموعات التي تمارس العنف الثوري في تلك الفترة هي نفسها أو من بينها التي أقدمت على شن الحوادث السياسية، ومن الناحية الإجرائية تداخل هذا النوع مع العنف الاجتماعي.

العنف الاجتماعي هو النوع الثالث الذي نما في اتساق مع العنف الثوري والسياسي لأنّ الساحة كانت مغطاة بإباحية في كلّ مكان 28. وبالبحث في المصادر، تبين أنّ هذا الصنف انحصر بشكل كبير في جريمة السطو المسلّح، وتركّز بكثافة في العاصمة. وكثيرة هي حالات السطو les braquages على سيارات التاكسي اقترفها الحرفاء ليلا باستعمال التهديد بواسطة المسدّس من أجل المال 29. ومن الأعمال العنيفة أيضا إشهار السلاح في وجوه المارة في شوارع العاصمة لترويعهم 30. ويضاف إلى ذلك

نفسي السّرقة العنيفة باستعمال العنف الشديد، والسطو المسلّح على المحلات التجاريّة 31. ويُنقذ العنف الاجتماعي بصفة فردية أو جماعية، ولا يتعدى حجم المجموعة الواحدة بضعة أفراد. وكان استخدام السلاح الناريّ (المسدّس) أمرا رائجا ومألوفا .

وهذا النوع من العنف كان يُمارسه المنحرفون، مثل قُطّاع الأنهج والأزقة. وقد يكون من بين هؤلاء المسلّحين الممارسين للعنف بعض قدماء الفلّاقة، بمعنى أنّهم احتفظوا بقطع من الأسلحة، وسهّل امتلاكهم للسلاح عودتهم بعد انقضاء المقاومة المسلحة في 1954 إلى سالف طبيعتهم الاجتماعيّة، حيث كان بعض الفلّاقة في الأصل "حرايمية" (كذا) قبل أن ينخرطوا في الكفاح المسلّح، فكانوا ينهبون ويسرقون ويقطعون الطّرق 32.

التبس "العنف الثوري" كثيرا بالعنف الاجتماعي ويعود ذلك الى طبيعة شخصية الثائر le rebelle فهو اذ يعتدي على ممتلكات المعمرين ويسطو على ما فيها من أمتعة وينهب منها فانه يمارس عنفا اجتماعيا. وتضمّنت المقاومة المسلّحة عمليات تخريب استهدفت مصالح المستعمر، وكان السطو على ضيعات المعمرين من أبرز مظاهرها، ولكن عندما يرافق الهجوم نهباً للممتلكات من قبيل الأغنام والدجاج 33 أو قطع الطريق على تجار وسلبيهم أموالهم وبضاعتهم 34 فإن الحرمان من الموارد يعتبر عنفا

اقتصاديا، وهو من فروع العنف القائم على النوع الاجتماعي<sup>35</sup> ويُعزى التداخل بين العنفين الى العوامل التالية:

- يعتبر الثوار حرمان المعمّرين من مواردهم وأرزاقهم استرجاعا لممتلكات التونسيين التي استحوذ عليها المستعمر.

- كانت الاغارة والنهب من الأساليب التي تؤمّن بها القبيلة مواردها، فهما "الخبز اليومي لأبناء القبائل"<sup>36</sup>.

- انخرط في "العنف الثوري" بعض الفقراء والعاطلين عن العمل<sup>37</sup>، ويُفترض أن تُسبب تجاوزاتهم كنهب المتاجر والاستيلاء على متاع الفلاحين لأغراض شخصية منها الحصول على موارد وأموال، وكان الجوع الناجم عن تفشي البطالة دافعا قويا لهم إلى ممارسة العنف<sup>38</sup>.

- عمد بعض قدماء الفلاحة إلى نهب المخازن، وذلك لأنهم تحوّلوا إلى صفوف العاطلين عن العمل، وكانوا في حاجة إلى غذاء يسدّون به جوعهم<sup>39</sup> وكان من بين أولئك "الفلاحة" منحرفون "حرامية وقطعية" قبل أن ينخرطوا في مقاومة الاستعمار ونيل شرف البطولة الوطنية<sup>40</sup>.

أما الاتساق بين العنفين الاجتماعي والسياسي، فإن الكثير من الحالات تبرز انحرافا عن الغايات الدافعة

إلى العنف، على سبيل المثال تم توظيف العنف السياسي - بعيدا عن هدف ملاحقة الخصوم وعزلهم- من أجل الحصول على المال، فقد "تدمر الشعب التونسي من الفلاحة بسبب تنفيذ الاختطاف الذي تعرّض له الأهالي من أجل طلب فدية أو التهديد بالقتل"<sup>41</sup>.

لقد تنامي العنف الاجتماعي كثيرا في تلك الفترة وشكل بتداخله مع العنفين "الثوري" والسياسي موجة تسببت في اضطراب الأمن بالبلاد وفرضت ضغطا قويا على الدولة وهي في مهدها. ومثلت مواجهة تلك الموجة رهانا صعبا وضع على طاولة المجلس القومي التأسيسي الذي انكب على ذلك المشغل في مهمة غير تأسيسية. فكيف كانت حوادث العنف خطرا على بناء تونس المستقلة؟

3 موجة العنف خطرا هدد ميلاد الدولة المستقلة

واجهت دولة الاستقلال عند ميلادها عراقيل داخلية وخارجية؛ واتسم الوضع الداخلي بكثرة الفتن والمشاحنات<sup>42</sup>. ويشير الخطاب الرسمي إلى كثرة الاضطرابات؛ وحمل "بقايا عناصر الفتنة" المسؤولية، لأنهم بثوا الشحناء والتناحر، وحاكوا المؤامرات، ودفعوا المواطنين إلى التقاتل، يُضاف إلى ذلك تزايد الأوضاع سوءا، بورود الأسلحة على "المتمردين". وتزامن اندلاع الثورة الجزائرية مع نشوب "الفتنة



اليوسفية"43. وأكد وزير الداخلية الطيب المهيري أنّ "المتطرفين اليوسفيين" كانوا يعملون ضدّ مصالح تونس وخيرها، شأنهم شأن نشطاء "اليد الحمراء"، ويواجه الدّستور الجديد جبهتين: غلاة الاستعمار وغلاة الاستقلال<sup>44</sup>.

لقد اجتاحت موجة العنف البلاد وانخرم الأمن، لأنّ الظّرف السياسيّ كان حقلا خصبا لتفشّي الفوضى وتنامي القلاقل، ذلك أنّ "ضعف الحكومة وقلة أداء المحكمة الجنائية قد شجعا المتجاوزين على اقتراف جرائمهم"45.

وإذا كان عنف اليوسفيين "فتنة" - من وجهة نظر الحبيب بورقيبة - فإنّ عنف "المرضيّ عنهم" مغفور، لأنّه لم يكن سوى تجاوز وخطئ في التقدير، حيث كان "بناة الاستقلال مجاهدين مخلصين، ولكن، رأيانهم أخطؤوا، واعتقدوا أنّه ليس هناك دولة ولا نظام، وأخذوا يجمعون المال، تارة بواسطة مقتطعات، وأخرى بالسطو على التّاس، وبالتّهديد أيضا...".46 وتعتبر اليوسفية في رواية التاريخ الرّسمي "حركة متطرّفة"47 تمارس الإرهاب، لذلك تحوّلت إلى موضع دون سياسي<sup>48</sup> *infra politique* ، وأصبح عنفها مُدانا، وعزّل أنصارها ضرورياً.

وبالتّسبة إلى خطر "العنف الثّوري"، فإنّ خطاب الحبيب بورقيبة كان يعبّر "الإرهاب" آلية من آليات مقاومة الاستعمار بين 1952 و 1954، ويقصد به

العمليات التّخريبية أثناء المقاومة المسلّحة<sup>49</sup>. ولكن، بعد الاستقلال، تغيّر الخطاب، وأصبح العمل المسلّح بعينه أمرا مرفوضا، حيث نعت مزوودي السّلاح لمواصلة الكفاح بـ "الحشرات"50. وما أن تغيّرت المواقع حتى تبدّلت المعايير التي صار فيها رفع السّلاح في وجه المستعمر جرّما. وقد أفصح بورقيبة عن رفضه لكل اعتداء على الفرنسيين على أرض تونس بعد الاستقلال، وأكد على وجوب اعتبارهم ضيوفا، وأنّه لا مجال لكرههم، لأنّ الانتصار كان على المستعمر، وليس على الفرنسيين<sup>51</sup>.

لقد تجنّدت الحكومة، منذ مباشرة مهامها، لمقاومة موجة العنف، وكان الجهاز الأمنيّ الوطنيّ في طور التّؤنّسة، فتمّ بعث وحدات أمنية سميت بـ "صبايحية الوجل" ، وهي، في الحقيقة، فرق الحرس الوطنيّ التي تسلّمت مراكز الجندرية بعد ذلك<sup>52</sup>. وكان صبايحية الوجل يعملون بالتنسيق مع الجندرية<sup>53</sup>. وتمّ التعويل كذلك على فرق "لجان الرّعاية" للتصدّي لعنف اليوسفيين منذ جانفي 1956. كما شرعت الحكومة التّونسية، منذ تشكيلها، في تعيين القيادات الأمنية بالعاصمة وبالجهات بصفة تدريجية<sup>54</sup>.

لقد تعافت الدولة بعد أن كانت على شفى أن تُقبر، وهي لاتزال في مهدها، وانتصرت على العنف بتحقيق حصيلة إيجابية منذ شهر جوان 1956.

وتمثلت النتائج الأولية المتصلة بالعمليات الأمنية التي تمت بين 4 أبريل و 12 جوان 1956 في ما يلي:

- 443 نائراً سلموا أنفسهم.

- 195 قتيل.

- تمّ حجز 425 قطعة سلاح و14400 خرطوشة و 8 قذائف رمانة grenade و 5 قطع من نوع رشاشة. 55 mitraillette

وتواصلت الحرب على العنف بنوعيه "التوري" والسياسي حتى هدأت العاصفة مع الصيف، وخاصة مع انتهاء نشاط جيش التحرير الوطني بحلول خريف 1956. وبمجرد وضع البلاد تحت السيطرة، سارعت الحكومة إلى حلّ لجان الرعاية بقرار صادر عن وزارة الداخلية<sup>56</sup>. وانطلقت الدولة في ردع مرتكبي العنف، بتركيز محكمة القضاء العليا بتاريخ 19 أبريل 1956<sup>57</sup>، والتي عرفت كذلك باسم المحكمة الشعبية أو المحكمة الجنائية العليا. وقد تمّ إحداها بصفة استعجالية استثنائية للتظير في قضايا متصلة بالإخلال بأمن الدولة، و"حتى تقتصر بحزم من الإرهابيين مقترفي الجرائم البشعة"<sup>58</sup>. وكانت مقاومة العنف وردعه موجّهين إلى حماية الدولة والنظام، صونا لمشروع الاستقلال أكثر ممّا كانت موجهة إلى العمل على فرض الأمن والأمان للشعب التونسي. ويقول بورقيبة في حديثه عن المحكمة الحديثة: "فلا تقتصر

مهمتها على البحث في الجزئيات التي لا طائل من ورائها، لأنّ مهمتها تتمثل أساسا في حفظ الدولة الفتيّة وحمايتها ممّن في قلوبهم مرض..."<sup>59</sup>

وكان الاتحاد العامّ التونسيّ للشغل، من جهته، مساندا للحكومة في حملتها على العنف، وتضمّن الموقف استنكارا للأعمال الإرهابية، وفيه مطالبة بالضرب على أيدي العابثين، حتى تسلم الدولة من الفوضى والعراقيل، وضرورة التشهير بكلّ من ينوي الاعتداء على الحبيب بورقيبة المجاهد الأكبر ورئيس الحكومة<sup>60</sup>. ويبرز هذا الموقف مناصرة الاتحاد العامّ التونسيّ للشغل لمشروع الاستقلال، وهو دليل على إدانة المنظّمات الوطنية لموجة العنف التي كادت تعصف بكيان الدولة الناشئة.

خاتمة

لم تكن صيغة استقلال البلاد التونسية يوم 20 مارس 1956 محلّ إجماع بين كلّ التونسيين، فحصل الشقاق، ودبّ الخلاف بين الرفاق، واستحال الوفاق. ولقد احتدّت الخصومة السياسيّة بين أنصار صالح بن يوسف وأنصار الحبيب بورقيبة، وحمي الوطيس بين الشقين حيث صعد اليوسفيون وتيرة العنف رفضا لمشروع الاستقلال، لأنّ اعترافهم به يُعتبر في نظرهم انتصارا بورقبييا يؤدي في النهاية إلى انهزامهم، وفقدانهم موقعا متميّزا في بناء تونس المستقلة. ولم يقبل البعض إعلان الاستقلال والجيش

المسار الثوري الذي تعيشه البلاد في الوقت الراهن، باعتبارها صفحة منسية أو مغيبة من صفحات التاريخ الوطني، لذلك فهي تحتاج إلى عمل كبير وبحث مستفيض.

وخلاصة القول، أن الدولة التونسية المستقلة قد وُلدت في مناخ من العنف، وحُسم الخيار السياسي بطرق عنيفة انتفت فيها لغة الحوار بين فرقاء جمعهم الاستعمار وشتتهم الاستقلال .

### الهوامش

(1)- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص 3132.

(2)- فاتن مبارك، "المجتمع التونسي في مواجهة العنف الاجتماعي: الاسباب والمظاهر واستراتيجيات التعامل"، المجتمع والعنف، سلسلة علم الاجتماع عدد 31، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 2016، ص 74.

(3)- حميد الهاشمي، "العنف: عمومية الظاهرة وخصوصية الفاعلين، مقارنة الخلي بالآخر"، المجتمع والعنف... المرجع السابق، ص 137.

(4)- فاتن مبارك، المرجع السابق، ص 75.

الفرنسية مازالت متمركزة في بعض أرجاء البلاد، فكان خيار جيش التحرير الوطني مواصلة الثورة المسلحة، لتكون السبيل الوحيدة إلى نيل استقلال "حقيقي". فاندلعت أحداث عنيفة شبيهة بالتي حصلت بين سنتي 1952 و 1954. واستغلّ المارقون عن القانون جائحة العنف، ليعيشوا في الأرض نهباً وسطوا وترهبوا للناس، في ظلّ ضعف أجهزة المراقبة والمعاقبة .

لقد شكّل تعدّد أنواع العنف وتناميها إثر الاستقلال موجة خطيرة مثلت مشكلاً عويصاً كاد يحبط ميلاد الدولة الحديثة. وبرغم المآسي التي خلفتها، فإن حدوثها كان أمراً غير مستبعد لأنها تندرج ضمن الهزّات التي ترافق التحوّلات السياسية العميقة. ولم تكن تونس استثناء، ولم يكن بركان العنف حكراً عليها ولا هو رهين فترة معينة، إنما هي ظاهرة تستند إلى قاعدة عامّة: كلما ضعف جهاز الدولة أو غاب حلّ العنف وانتشر، وغالبا ما يتحوّل إلى فوضى.

بقي أن نشير إلى أن هنالك أحداثاً عنيفة ضمن تلك الموجة لم يقع التطرّق إليها في هذا البحث، على غرار المعارك التي خاضها اليوسفيون بجهة تطاوين بالجنوب التونسيّ رفضاً لسيناريو الاستقلال، ولتواصل تمركز القوّات الاستعماريّة بالمنطقة. ويُعزى خيار عدم التّشبّس فيها، أو بالأحرى تأجيل البحث فيها بالأساس، إلى الجدل الكبير الذي أثارته في خصم

(11)- منير الكشوش، "العنف والدولة الحديثة والمجتمعات المتحولة"، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة ... المرجع السابق، ص 55. والتصنيف لشارل تبي، انظر:

Charles Tilly , « la violence collective dans une perspective européenne », Revue des sciences humaines, vol 2, n°19, 2010.

(12)- منير الكشوش، المرجع السابق، ص 55.

(13)- ابراهيم الحيدري، سوسيولوجيا العنف والارهاب، دار الساقى، بيروت 2015، ص 44.

(14)- منصور اسحاق ابراهيم، موجز في علم الاجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 25.

(15)- الزهرة، 'La Presse، Le Petit Matin'، مارس - جوان 1956 .

(16)- عروسية التركي، فصول في تاريخ الحركة الوطنية، مكتبة علاء الدين، صفاقس - تونس، 2005، ص 189.

(17)- الزهرة، 'La Presse و Le Petit Matin'، مارس - جوان 1956.

(18)- هنالك تشابه في العدد مع المجموعات التي كانت تنشط في اطار المقاومة المسلحة 1952- 1954، حيث ضمت المجموعة الواحدة آنذاك بين 30 و 100 أو 120 نفر. انظر شهادة القائد محمد علي بن عامر الساكري، من المكناسي (سيدي بوزيد)، محفوظة بمعهد تاريخ تونس المعاصر.

(19)- ابراهيم الحيدري، المرجع السابق، ص 44.

(5)- مراد وهبة ، المعجم الفلسفي، معجم المصطلحات الفلسفية، دار المطبوعات الأكاديمية، القاهرة، 1998، ص 477.

(6)- المجلة الجزائرية التونسية، القسم الثاني: العنف والتهديد، الفصل 218 .

(7)- محمد العابدة، "العنف والسياسة في مجتمعات دول المغرب العربي دراسة تحليلية"، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة مقاربات سوسيولوجية وحالات، الجزء الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المركز العربي للأبحاث ، بيروت، 2017.

(8)- منصف وناس، المجتمع والعنف... المرجع السابق، ص 7.

(9)- وردت عبارة "الثورة" في بيان صادر عن القيادة العليا لجيش التحرير الوطني التونسي في 10 جويلية 1956، ذلك الجهاز المؤطر لـ "العنف الثوري" كما ورد في السياق التالي: "... فيجب أن تذكروا دائما وأبدا القياد (جمع قايد وهو ما يعادل رتبة والي) الذين تجتمعون بهم بأن ثورتنا تستهدف تحرير تونس وتخليصها من كل حلف فرنسي أو غربي...". انظر: الكتاب الأبيض في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة، كتابة الدولة للشؤون الخارجية التونسية، تونس، 1958، ص 80 - 88.

(10)- مراد مهني، "العنف في السياقات الثورية في تونس: الرهانات السياسية والأبعاد الرمزية"، المجتمع والعنف... المرجع السابق، ص 94.

- (20)- انظر الخريطة المدرجة بهذا البحث أعلاه.
- هو نفسه المجال تقريبا الذي احتضن المقاومة المسلحة منذ ديسمبر 1955، وتتوجب العودة إلى: عميرة عليية الصغير وعدنان منصر، المقاومة المسلحة في تونس، الجزء الثاني (1939-1956)، المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة - تونس، 2005، ص 196.
- (21)- طُعِنَتْ قيادة جيش التحرير الوطني التونسي في الاستقلال ما دامت "الجيش الفرنسية تغدو وتروح في بلادنا". انظر بيان القيادة العليا لجيش التحرير الوطني التونسي في 10 جويلية 1956، الكتاب الابيض... المصدر السابق .
- (22)-الصباح، 12 فيفري 1956.
- (23)- La Presse, 27 mars 1956, p 3.
- (24)- Mohamed Sayah, Histoire du mouvement national tunisien, Document XV, le Néo-Destour face à la troisième épreuve 1952- 1956, Dar Al Āmal, Tunis juillet, 1979, p 518.
- (25)-انظر الزهرة، مارس- جوان 1956.
- (26)-عميرة عليية الصغير، اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، المغاربية للطباعة والنشر، تونس، 2007، ص 54. لجان الرعاية هي مجموعات تم تجنيدها من قبل الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد لملاحقة اليوسفيين والتصدي لما عرف بـ "الفتنة اليوسفية" غداة مؤتمر صفاقس 15- 19 نوفمبر 1955.
- (27)-انظر الخريطة أعلاه .
- (28)-علي المعاي، ذكريات وخواطر، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة، 2007، ص 654.
- (29)-انظر على سبيل المثال 11 Le Petit Matin, 11 mai 1956.
- (30)- La Presse , 11 mai 1956.
- (31)- Le Petit Matin, 14 juin 1956.
- (32)-شهادة المقاوم صالح بن محمد بن عبد الله العماري، من مُسَاكِن (سوسة).
- وردت في: عبد الحميد العلاني، لم يناموا على الذل، شهادات شفوية لعدد من المناضلين والمقاومين من تونس والقيروان والساحل، شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، تونس، 2006، ص 493.
- الحرامي: مصطلح تونسي محلي يعني "المجرم" ويقابله "حرامي" في مصر، وبالفرنسية « malfaiteur »
- (33)- Le Petit Matin, 26 avril 1956.
- (34)- ibid, 31 mars 1956.
- (35)-  
<https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf>  
تاريخ الزيارة 4 افريل 2019
- (36)-الهادي التيمومي، تاريخ تونس الاجتماعي 1881-1956، دار محمد علي الحامي، تونس، 1997، ص 21.
- (37)-عروسية التركي، المرجع السابق، ص 189.
- (38)- Service Historique de l'Armée de Terre, Série Tunisie 2 H, Carton 2H136, dossier 5, Bobine S.375.

(51)-الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة الحركة الوطنية، صندوق 68، ملف 1 - تقرير امني عن إقليم بنزرت- دائرة باجة، بتاريخ 7 أفريل 1956.

(52)-محمد بن سعيد، مسيرة نضالية، وقائع وحقائق عن معركة التحرير بقلبيية والجنوب التونسي، الشركة التونسية للنشر و تنمية فنون الرسم، تونس، 2005، ص 135.

(53)- Le Petit Matin, 5 avril 1956.

(54)- La Presse, avril 1956.

(55)- Le Petit Matin, 17 juin 1956.

(56)-الزهرة، 1 أوت 1956.

(57)-الرائد الرسمي التونسي، 27 أفريل 1956. وعن ضرورة إحداث المحكمة العليا، يمكن العودة ل: جريدة العمل، 20 أفريل 1956 .

(58)-الحبيب بورقيبة، خطب، ج 11، كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1978، خطاب 24 أفريل 1956. والمقصود هنا هم اليوسفيون الذين تم ردعهم بـ "جهاز قضائي على المقياس"، انظر: عميرة عليية الصغير وآخرون، المحاكمات السياسية في تونس 1956-2011، الجزء الأول، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، 2014، ص 8 و 9.

(59)- المصدر نفسه.

(60) - الزهرة، 1 جوان 1956، عن اجتماع الاتحاد الجهوي للشغل بماطر، 26 ماي 1956.

(39)- Ibidem.

(40)- عبد الحميد العلابي، المرجع السابق، ص 477.

(41)-عدنان منصر، اليوسفية من خلال المصادر الشفوية، مجلة روافد، عدد 2، المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة، 1996، ص ص 99-114، ص 104.

(42)-الحبيب بورقيبة، خطب، ج 14، كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1979، ص ص 309-314، خطاب 25 جويلية 1962 بتونس.

(43)-المصدر نفسه.

(44)- Mohamed Sayah, Histoire du mouvement national tunisien, Document XV,...op, cit, p 522.

(45)- Le Petit Matin, 6 avril 1956.

(46)-بورقيبة (الحبيب)، خطب، ج 3، نشر كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1976، خطاب 31 أكتوبر 1956 بتونس.

(47)- Mohamed Sayah, Histoire du mouvement national tunisien, Document XV,...op, cit, p 383.

(48)-مراد مهني، المرجع السابق، ص 94-95.

(49)-الحبيب بورقيبة، خطب، ج 11، كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1978، خطاب 31 اوت 1956 بالمنستير.

(50)-الحبيب بورقيبة، خطب، ج 7، كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1977، خطاب 3 ديسمبر 1958 بينقردان.